

٢٠٥/٣٧ - المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل  
والمرور العابر ( الترانزيت ) والوصول إلى  
الأسواق الخارجية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أشارت فيه إلى قرار المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه  
١٩٧٧ ، وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ بوصفها عقد النقل  
والمواصلات في افريقيا ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٩  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٣٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، بشأن المشاكل التي تنفرد بها زائير  
في مجال النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) والوصول إلى الأسواق  
الخارجية ،

وإذ تشير إلى القرار ١١٠ (د - ٥) المؤرخ في ٣  
حزيران/يونيه ١٩٧٩ الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة  
والتنمية في دورته الخامسة المعقودة في مانبلا في الفترة من ٧  
أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩<sup>(٨٦)</sup> ،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٢٤٩ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ وقراره  
٦٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك القرار ٢٩٣  
(د - ١٣) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ الذي اتخذته المؤتمر  
الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا<sup>(٨٧)</sup> ،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٦١/١٩٨٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ،

وإذ تدرك أنه ما لم يوجد حل دائم للمشاكل التي تنفرد بها  
زائير في مجال النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) والوصول إلى  
الأسواق الخارجية ، فإن التجارة الخارجية لهذا البلد واقتصاده  
سيظلان متأثرين بصورة خطيرة ،

(٨٦) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة  
الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( مسورات الأمم المتحدة ، رقم البيع  
A.79.II.D.14 ) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٨٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة  
الثالثة والستون ، الملحق رقم ٧ ( Add. 1 و E/5941 ) ، المجلد الأول  
( E/5941 ) ، الجزء الثالث .

١ - تحييط علما بتقرير الأمين التنفيذي للجنة  
الاقتصادية لافريقيا عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال  
النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) والوصول إلى الأسواق  
الخارجية<sup>(٨٨)</sup> ، وبالأشطة المضطلع بها حتى الآن لإيجاد حلول  
لمشاكل زائير في مجال النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) ولاسيا  
التدابير التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بالجدول الزمني للأشطة  
التي يلزم اتخاذها ؛

٢ - توافق على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في عام  
١٩٨٣ مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل حول مشاريع زائير  
في مجال النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) ؛

٣ - تناشد البلدان المانحة ومؤسسات التمويل أن  
تشارك على نحو إيجابي في اجتماع المائدة المستديرة ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يضع تحت تصرف اللجنة  
الاقتصادية لافريقيا ، في حدود الموارد الراهنة ، الموارد اللازمة  
لتنظيم اجتماع استشاري تقني في شكل مائدة مستديرة مع المانحين  
وللإسراع بتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع  
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، إلى الجمعية العامة في  
دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي ، تقريرا عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال  
النقل والمرور العابر ( الترانزيت ) ، والوصول إلى الأسواق  
الخارجية ، وعن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢٠٦/٣٧ - برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦)  
المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل  
المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١  
(د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن  
ميناخ حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢  
(د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية  
والتعاون الاقتصادي الدولي ،

نيوي ، في الفترة من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها تلك البلدان<sup>(٩٢)</sup> .

وإذ تدرك أن التنمية الصناعية المناسبة يمكن أن تكون حيوية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في البلدان الجزرية الصغيرة :

١ - تحييط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المحددة المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية<sup>(٩٣)</sup> ؛

٢ - تحييط علما بالتحليل الوارد في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام<sup>(٩٣)</sup> عن الصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية النامية :

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول والمنظمات التي سهّلت تنفيذ القرارات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية :

٤ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تكثف الجهود لتنفيذ إجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية كما هو متوخى في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦<sup>(٩٤)</sup> و ١١١ (د - ٥) وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة :

٥ - ترجو من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، اتخاذ تدابير كافية لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعّالة للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية في أثناء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث :

٦ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يستعرض ، في دورته السادسة ، التقدم المحرز في هذا المجال ، وأن ينظر في التدابير اللازمة لتيسير تنفيذ القرارات التي اتخذت حتى الآن لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا عن التدابير المتخذة من قِبَل المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية ، على النحو المطلوب في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفعه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ،

وإذ تكرر تأكيد برنامج الإجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية المتوخى في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦<sup>(٩٤)</sup> و ١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩<sup>(٩٥)</sup> ،

وإذ تحرب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٤٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢<sup>(٩٦)</sup> الذي طلب فيه إلى الأمين العام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا عن مشاكل البلدان الجزرية النامية ، لينظر فيه المؤتمر في دورته السادسة ،

وإذ لا يفوتها أن الحاجة تقتضي بذل جهود إضافية من أجل تنفيذ التدابير المحددة المطلوبة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في التغلب على المعوقات الرئيسية التي تعرقل عملية تنميتها ، ولاسيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة بصفة خاصة عن صغر حجمها ونأيها ، وتكرر حدوث كوارث طبيعية فيها ، وعدم اتصال أراضيها وتبعثرها ، وقيود النقل والاتصالات ، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الأسواق ، والأسواق الداخلية المحدودة ، ونقص الخبرة التسويقية ، وقلة ما حبيت به من موارد ، ونقص الموارد الطبيعية ، والاعتماد الشديد على سلع أساسية قليلة لإمدادها بحصائلها من العملات الأجنبية ، وقلة الخبرة الفنية الإدارية ، وثقل أعباء الديون .

وإذ تحرب بالتحليل الذي أجرى للمشكلة التي تواجه البلدان الجزرية الأصغر وذلك في الاجتماع الذي عقد بألوفي في

(٩١) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.76.II.D.10 ) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٩٠) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.79.II.D.14 ) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٩١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

(٩٢) انظر A/37/196 و Corr. 1 .. المرفق .

(٩٣) A/37/196 و Corr. 1 .

والقرارين ٢١٩ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠<sup>(٩٦)</sup> و ٢٢٧ (د - ٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١<sup>(٩٧)</sup>.

وإذ تلاحظ الاعلان الاقتصادي الذي اعتمده المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩<sup>(٩٨)</sup>.

وإذ تلاحظ أيضا المقترحات الواردة في برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات وإطار المفاوضات<sup>(٩٩)</sup>، التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين.

واقترعا منها بأن أحد العوامل الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية هو أن يتوافر في هذه البلدان موظفوها ذوو التدريب المناسب والمهرة والفنيون وأن تتوافر فيها فرص توظيفهم في مجالات اختصاصاتهم.

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الآثار السلبية للنقل العكسي للتكنولوجيا على قدرة البلدان النامية وإمكاناتها فيما يتعلق بالتنمية العلمية والتكنولوجية ومن ثم آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

وإذ تكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى الحد من النقل العكسي للتكنولوجيا وتخشي آثاره السلبية على البلدان النامية، وذلك كجزء من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

واقترعا منها بأنه يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط في التخفيف من الآثار الضارة المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا.

وإذ تحييط علما بالتقرير عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية<sup>(١٠٠)</sup> الذي دعاه إلى الانعقاد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر

(٩٦) المرجع نفسه. الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/37/15)، المجلد الثاني، المرفق الأول.

(٩٧) المرجع نفسه. الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/37/15 و Corr. 1) الجزء الأول، المرفق الأول.

(٩٨) انظر: A/34/542، المرفق، الفرع الرابع.

(٩٩) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.79.II.D.14)، المرفق السادس.

(١٠٠) TD/B/C.6/89.

وأن يوصى بمزيد من الإجراءات الملزمة كي يتسنى للجمعية العامة الاضطلاع باستعراض شامل في تلك الدورة للمشاكل واحتياجات البلدان الجزرية النامية.

### الجلسة العامة ١١٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

### ٢٠٧/٣٧ - الجوانب الاثنائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٢٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الاثنائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثنائي الثالث،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ١٩٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٥١/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٢٠٠/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٦٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٤١/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا،

وإذ تعيد أيضا تأكيد القرار ١٠٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩<sup>(٩٠)</sup> الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة، وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(٩٤)</sup>، وقرارات ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا، لاسيا المقرر ١٩٣ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩<sup>(٩٥)</sup>

(٩٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فيينا، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع: A.79.I.21 والنصوبات)، الفصل السابع.

(٩٥) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ١٥، (A/37/15 و Corr. 1)، المجلد الثاني، الجزء الأول، المرفق الأول.